أكدت فيه ان منطقة نابلس، وحدها، فقدت شهيدين و٣٩٢ جريحاً بالرصاص خلال أيلول (سبتمبر)، وذلك عدا الخسائر بالوسائل الاخرى (**الحياة**، لندن، ٧ ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٩).

أمّا الجانب الاخطر لسياسة القمع، فهو تكريس نمط اغتيال الكوادر الفلسطينية النشطة على أيدي الجنود وعناصر المخابرات الاسرائيليين، المتنكّرين بالملابس المدنية، والذين يستخدمون السيارات العربية المصادرة، او المزوّدة بلوحات زرقاء مزوّرة. وحصلت حادثة من هذا النوع في الثاني من تشرين الاول (اكتوبر)، حين قام جنود متنكرون بقتل شابين في البريج، بعد الاقتراب منهما بسيارات عربية مسروقة (**المصدر نفسه**، ٣/ ١٠/ ١٩٨٩). وبعد اسبوع من ذلك، تعرّض شاب آخر للاغتيال، اثر اشتراكه في عرض شبه عسكري؛ اذ ثبت لاحقاً ان الجنود قد اطلقوا عليه النار، بعد القبض عليه، فقضوا عليه بثلاث رصاصات موجّهة الى صدره (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٠/ ١٠/ ١٩٨٩). امّا الحادثة الثالثة خلال تلك الفترة، فوقعت بتاريخ ١٤ الشهر؛ اذ استشهد شاب ناشط في الخليل، اثر هجوم جنود متنكرين عليه من داخل سيارة مدنية أقلّتهم (**الحياة**، ١٦/ ١٠/ ١٩٨٩). هذا، وقد اختُطف أربعة شبان من نابلس، في ٢٥ أيلول (سبتمبر)، ضمن ظروف قد تشير الى تورّط الجيش، دون التأكد من صحة ذلك، أو دوافعه.

محاولة تركيع

امّا الجانب الآخر للسياسة القمعية الاسرائيلية، فتمثل في الحملة التي دشّنها الجيش ضد بلدة بيت ساحور، اثر اعلانها العصيان المدني وعدم دفع الضرائب الى سلطات الاحتلال.

وبموازاة ذلك، تواصلت حملات الدهم للقرى والمخيمات والاحياء المدنية في بقية انحاء الارض المحتلة، ومعها مجموعة الاجراءات والعقوبات الجماعية والفردية الاخرى التي اعتاد تنفيذها العدو. فقد أُجريت عمليات دهم، ومعها الصدامات والاعتقالات الدورية، بمعدل عشر عمليات يومياً تقريباً، حيث حصلت ٣١٨ حادثة رئيسة من هذا النوع خلال أيلول (سبتمبر) وحده (**فلسطين الثورة**، ٢٢/ ١٠/ ١٩٨٩). وقد اشترك المستوطنون الصهيونيون في بعض الاقتحامات، امّا بمؤازرة الجيش، كما حصل في عورتا، في ٢٧ أيلول (سبتمبر)، وامّا منفردين كما حدث في الطيبة وجنين في ١٧ و٢٢ من الشهر عينه، على التوالي. الاّ ان دور المستوطنين قد تراجع نسبياً، بعد تصاعد شدة القمع الذي يمارسه الجيش واتساع رقعته.

كما كرّرت قوات الاحتلال أساليب هدم المنازل واقتلاع الاشجار وجرف الاراضي، كعقوبات جماعية. وقد تعرّض ما مجموعه ٢١ منزلاً، في ٢٣ و٢٦ و٢٨ أيلول (سبتمبر) والتاسع من تشرين الاول (اكتوبر)، في النبي صالح وبدرس ودير ابو مشعل ودير نظام وحوسان وبديا وبيت فجار وبرقين وغزة واذنا وسعير ورام الله. وأكدت جماعة حقوق انسان اسرائيلية، في أواخر أيلول (سبتمبر)، ان مجموع ما دمّرته قوات الاحتلال من منازل فلسطينية، منذ بدء الانتفاضة، بلغ ٢٣٦ منزلاً، علاوة على غلق ٩٤ منزلاً (**الحياة**، ٢٩/ ٩/ ١٩٨٩). وفي هذه الاثناء، قام الجنود الاسرائيليون باقتلاع، او حرق، ما يزيد على ٩١٠ شجرات، وجرف بساتين أخرى في باقة الشرقية وغزة (٥٨٠ شجرة) والعين ودير شرف ودير جرير وبيتونيا. وتمّ غلق ألف دونم من اراضي دير دبوان وبتّير وبرقة ومخماس، في ١٦ أيلول (سبتمبر)، عقاباً، فيما تمّ جرف اراضٍ تابعة لسنجل، بهدف توسيع طريق مستوطنة معاليه لابونه، وتمّت مصادرة ١٥ دونماً من الاشجار المثمرة في انحاء أخرى، في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر). الاّ ان كل ذلك لم يرض وزير العدل، دان مريدور، الذي نادى، في ٢٦ أيلول (سبتمبر)، بتشديد العقوبات الجماعية «لأن الانتفاضة حرب يجب ان تربحها اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٢٧/ ٩/ ١٩٨٩).

وبالفعل، لم تتوقف الاجراءات الاسرائيلية عند ذلك الحدّ؛ اذ شملت مجموعة أخرى من التصرّفات، مثل ابعاد اربعة أطفال ونساء من دير البلح، في ٢٦ أيلول (سبتمبر)، وعائلة كاملة من نابلس، في ١٢ الشهر التالي، بحجة عدم الحصول على أوراق «لمّ شمل». وعلى صعيد آخر، كشفت مصادر غربية عن تشكيل وحدة اسرائيلية جديدة متخصصة بالقمع في الارض المحتلة، دون تقديم التفاصيل الاضافية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٦/ ٩/ ١٩٨٩). وقد